

## في ضوء تنفيذ المخطط الهيكلي الجديد أسواق تراثية ومشاريع تجارية وتنموية جديدة بالعاصمة

كتب سمر أمين :

أوصى خبراء التخطيط والاستدامة ضمن فريق انجاز المخطط الهيكلي الرابع، بضرورة الاستفادة من الأراضي الشاغرة والمباني الحكومية المهملة والقديمة والعشوائيات، وذلك لبناء مجمعات وعقارات تراثية تخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشيد مجموعة من الأبراج العملاقة لإعادة تأهيلها وتطويرها بما يتناسب مع رؤية الكويت الاقتصادية 2035، وبرنامج التنمية المستدامة. كشفت مصادر لـ «الشاهد» أن اللجنة القائمة على وضع المقترحات للمخطط الجديد، حرصت على أن يتم أعداد تصميم منظر وعالمي لتشييد مشروعات على الأراضي الشاغرة مقابل عمارات الأوقاف بمنطقة المرقاب تؤهل المنطقة لتصبح مركزاً للمال والأعمال، ومقرًا للمؤسسات والشركات المالية، بهدف تحويل العاصمة إلى صورة متطورة تواكب كبرى العواصم المالية والعلمية، لتصبح مدينة الكويت «مركزاً

دولياً إقليمياً مالياً وتجارياً»، بالإضافة إلى تأكيد هويتها كعاصمة للبلاد من جانب، ولتنفيذ وتحقيق توجهات المخطط الهيكلي الجديد للكويت حسب التطورات التي تشهدها عواصم الدول المتقدمة من جانب آخر. وذكرت أن التنسيق مستمر بين المعنيين بالبلدي ومؤسسات الدولة المختصة والتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط وصولاً إلى تنفيذ المقترحات المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية بما يواكب طموحات التنمية والاستدامة وبما يساهم في تحسين موارد الدولة والناجح المحلي. وقالت تأتي توصيات المخطط الجديد بجعل منطقة المرقاب والمناطق بشرق، في إطار التعديلات الجوهرية لتصميم

التشكيل العمراني للعاصمة مركزاً للمال والأعمال على المستوى العالمي، بما يعيد الصورة المتطورة والحضارية، ويؤكد الدور الوظيفي لها من خلال تحديد دور مدينة الكويت كمركز دولي إقليمي مالي وتجاري، بالإضافة إلى تأكيد هويتها كعاصمة للبلاد وتحقيق توجهات المخطط الهيكلي العام للكويت. وأفادت بأن الأهداف تشمل تعديلات في المشاريع المقررة تنفيذها وتطوير وتعديل بعض المسارات الاقتصادية لمشاريع النقل والطرق، والبنية التحتية للعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستوى معيشة المواطن، ويرمي هذا الهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية، بما يحقق زيادة دخل

## تقليص هيمنة القطاع العام تدريجياً وزيادة مساهمة القطاع الخاص

الفرد، مع استقرار المستوى العام للأسعار ورفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويأتي سعي المخطط لتهيئة الظروف والبيئة ذاتها واستمرار حصة المدينة الحالية من نمو الوظائف على مستوى الدولة، ويمثل أفضل الحلول التخطيطية التي ستؤدي إلى توفير 200 ألف وظيفة إضافية في 2030 حتى في نفس القطاعات الحالية. وتجدر الإشارة إلى أنه في مشروع المخطط الهيكلي الرابع للكويت من بين المقترحات للتعديل تعزيز الفرصة لمنح القطاع الخاص حق قيادة التنمية وفق آليات محفزة، ويعكس هذا الهدف رفع دور شركات القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي، باعتباره قاطرة النمو. وقد صدر المرسوم الأميري رقم «2018/255» لتطوير وتحديد المخطط الهيكلي الثالث وبموجب توصياته تم إجراء دراسة الخطة العمرانية لمدينة الكويت 2030 وصدور قرار المجلس البلدي بها رقم «ل ق م ب/11/171/2013» والمتخذ بتاريخ 2013/9/26.

النمو المنخفض والمتوسط اللذان يفترضان انخفاضاً في حصة المدينة من نمو الوظائف على مستوى الدولة، وسيناريو النمو المرتفع، الذي يتوقع ثبات واستمرار حصة المدينة الحالية من نمو الوظائف على مستوى الدولة، ويمثل أفضل الحلول التخطيطية التي ستؤدي إلى توفير 200 ألف وظيفة إضافية في 2030 حتى في نفس القطاعات الحالية. وتجدر الإشارة إلى أنه في مشروع المخطط الهيكلي الرابع للكويت من بين المقترحات للتعديل تعزيز الفرصة لمنح القطاع الخاص حق قيادة التنمية وفق آليات محفزة، ويعكس هذا الهدف رفع دور شركات القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي، باعتباره قاطرة النمو. وقد صدر المرسوم الأميري رقم «2018/255» لتطوير وتحديد المخطط الهيكلي الثالث وبموجب توصياته تم إجراء دراسة الخطة العمرانية لمدينة الكويت 2030 وصدور قرار المجلس البلدي بها رقم «ل ق م ب/11/171/2013» والمتخذ بتاريخ 2013/9/26.

## الذهب يتراجع مع تحسن الشهية للمخاطرة

متوسط أسعار الذهب اليوم بأسواق المال في الكويت بالدينار

الوحدة	دينار	دولار
سعر الذهب عيار 24	14.62 ديناراً	\$48.10
سعر الذهب عيار 22	13.40 ديناراً	&44.09
سعر الذهب عيار 21	12.79 ديناراً	\$42.09
سعر الذهب عيار 18	10.96 دينارين	\$36.08
سعر الذهب عيار 14	8.53 دينارين	\$28.06
سعر الذهب عيار 12	7.31 دينارين	\$24.05
سعر أوقية الذهب	454.61 ديناراً	\$1.496
سعر جنيه الذهب	102.33 ديناراً	\$336.71
سعر كيلو الذهب	14.618 ديناراً	\$48.100

نزلت أسعار الذهب للجلسة الرابعة على التوالي مع استمرار تعزيز شهية المستثمرين للمخاطرة بفضل آمال التحفيز العالمي وتوقعات بتهدئة محتملة في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة. وهبط الذهب في المعاملات الفورية 0.6 % إلى 1490.10 دولاراً للأوقية «الأونصة» بعدما سجل أدنى مستوى منذ 13 أغسطس عند 1486 دولاراً في وقت سابق من الجلسة. وخسر الذهب نحو 5 % منذ أن سجل أعلى مستوى فيما يزيد عن 6 أعوام في الرابع من الشهر الحالي عند 1557 دولاراً. وفي المعاملات الأجلة بالولايات المتحدة، فقد الذهب 0.8 % ليصل إلى 1498.50 دولاراً للأوقية. وأحدثت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة اضطراباً في الأسواق العالمية منذ بدأت قبل أكثر من عام، مما أزعج المخاوف من تباطؤ اقتصادي عالمي.

## التضخم بمصر يواصل مساره النزولي ويسجل أدنى مستوى في أكثر من 6 سنوات

سعر الإيداع لأجل إلى 14.25 % من 15.75 %، وسعر الإقراض إلى 15.25 % من 16.75 %، ونفذت مصر سلسلة من إجراءات التقشف الصارمة التزاماً بشروط برنامج قرض حجمه 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي كانت وقعته في أواخر 2016. وتضمن البرنامج زيادة الضرائب وإجراء تخفيضات كبيرة في دعم الطاقة. ويشكو المصريون، الذين يعيش الملايين منهم تحت خط الفقر، من صعوبات في تلبية الحاجات الأساسية بعد قفزات متتالية في أسعار الوقود والدواء والمواصلات وأسعار كل الخدمات.

ما دفع وزارة الداخلية والجيش لطرح بعض السلع الغذائية للمواطنين بأسعار أقل من سعر السوق في محاولة لتخفيف المعاناة عن كاهلهم. وقالت رضوى السويدي رئيسة قسم البحوث في بنك الاستثمار فاروس: «الأرقام جاءت أقل من المتوقع بكثير... الأرقام إيجابية وتعطي إشارات إيجابية لأسعار الفائدة خلال الاجتماع المقبل للمركزي... نتوقع خفضاً جديداً بين 1 و1.5%». وفي الشهر الماضي، خفض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة الرئيسية بواقع 150 نقطة أساس للمرة الأولى منذ فبراير. ونزل

أظهرت بيانات الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء أمس أن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين بالمدن المصرية واصل مساره النزولي وتراجع إلى 7.5 % في أغسطس من 8.7 % في يوليو تموز مخالفاً توقعات المحللين، وسجلا أدنى مستوياته منذ مارس 2013 عندما بلغ 7.6 %، ومقارنة مع الشهر السابق، تراجعت وتيرة ارتفاع أسعار المستهلكين في المدن المصرية بنسبة 0.7 % في أغسطس من 1.1 % في يوليو. وتشهد أسعار الخضراوات والفاكهة في مصر زيادات متواصلة خلال السنوات الأخيرة وهو

## بالتزامن مع تذبذبات شديدة وتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي الأسواق مهدت الطريق أمام الفيدرالي والمركزي الأوروبي نحو «التيسير الكمي»



الإصرار على التيسير الكمي

لعدم ثروات الأسر والشركات لن يكون أداة فاعلة. وتكمن وجهة النظر الثانية في أن سياسات التيسير الكمي من جانب الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي تثير الشكوك في مدى قدرتها على تهدئة الأسواق المالية، خاصة أن الحماسة ضعفت لدى المستثمرين لشراء أصول بأسعار منخفضة قبيل تيسير كمي متوقع من بنوك مركزية. أما وجهة النظر الثالثة، فهي أكثر تشاؤماً حيث يقلق المستثمرون من التكاليف والمخاطر المحتملة جراء سياسات تيسير نقدي جديدة لن يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد وهذا ما يمكن أن يضر بمصداقية البنوك المركزية. ومع الأخذ في الاعتبار توجه البنوك المركزية في أوروبا وأميركا هذا الشهر نحو إجراءات تحفيز نقدي، يحتاج أعضاء لجنتي السياسة النقدية في الجانبين لتوسعة الأفق من أجل حساب المخاطر بدقة والتكيز على مراقبة حثيئة للأنشطة المصرفية وغير المصرفية. وعلى الجانب الآخر، يحتاج المستثمرون في الأسواق لإرآك أن السياسات والأدوات النقدية التي نجحت على مدار سنوات طويلة ربما لا تنجح هذه المرة في درء المخاطر عن الاقتصاد من خلال الرهان على رغبة البنوك المركزية وقدرتها على تهدئة التقلبات ودعم أسعار الأصول.

العالم خلال 2020. ويرى محللون أن الأسواق هي من تسببت في ذلك، فالمستثمرون عملوا ما يشبه الحكمة التي مهدت الطريق أمام الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي للميل نحو سياسات التيسير الكمي مجدداً بالتزامن مع تذبذبات شديدة بالأسواق المالية وتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي. وخشي أعضاء البنك المركزي الأوروبي والفيدرالي من أن تؤدي هذه التقلبات إلى الإضرار بثقة الشركات والأسر، وهو ما جعلهم يلحون إلى التيسير الكمي، وتشير التوقعات إلى أن المركزي الأوروبي على وجه الخصوص سيخفض الفائدة إلى نطاق سالب في اجتماع هذا الأسبوع ليلتبعه الفيدرالي في الأسبوع المقبل بخفض الفائدة مرة أخرى. وأفضل طريقة لمعرفة تداعيات هذه الإجراءات تكمن في معادلة حساب المخاطر التي وضعها رئيس الفيدرالي الأسبق «بن برنانكي» عندما قرر اتخاذ سياسة نقدية غير تقليدية من أجل إعادة الاقتصاد إلى مسار النمو دون النظر إلى التقلبات في الأسواق. وفي الوقت الحالي، يبدو أن العلاقة بين البنوك المركزية والاقتصاد والأسواق قد فسرت وفق ثلاث وجهات نظر رئيسية: الأولى أن البنك المركزي لن يخفض الفائدة بشكل كبير لسببين هما العوامل الهيكلية التي ربما تؤثر على النمو، وأيضاً أن استخدام الأصول المالية

## الدولار استقر أمام الدينار عند 303 فلوس واليورو ارتفع ليبلغ 335

العملة	سعر الصرف مقابل الدينار (فلوس/وحدة)	نسبة التغيير%
دولار أمريكي	303.70	0.00
يورو	335.467	0.15
جنيه استرليني	374.842	0.53
ين ياباني	2.8275	-0.48
فرنك سويسري	306.087	-0.32
ريال سعودي	81.095	0.00
درهم إماراتي	82.696	0.00
ريال قطري	83.434	0.00
دينار بحريني	807.713	0.00
ريال عماني	789.857	0.00

«داو جونز» أنهى تعاملات أمس على ارتفاع للجلسة الرابعة على التوالي. وعلى الجانب الآخر فإن العائد على سندات الخزائنة الأميركية زاد أعلى مستوى في 3 أسابيع خلال تعاملات أمس. كما أن أسعار الذهب انخفضت بأكثر من 10 دولارات وتراجعت أدنى مستوى 1500 دولار للأوقية. وفيما صرح وزير الخزائنة الأميركي بأنه لا يرى تهديد بركود الاقتصاد، وسط مساعي إدارة دونالد ترامب لإحياء المفاوضات التجارية مع الصين، مضيفاً أنه توقع عام إيجابي مقبل للاقتصاد الأميركي.

وارتفع الدولار أمام اليورو بنحو 0.06% عند 1.1041 دولار، فيما استقر أمام الين مسجلاً 107.27 ين. وزادت العملة الأميركية أمام الجنيه الاسترليني بنحو 0.2% مسجلة 1.2324 دولار، بينما هبطت أمام الفرنك السويسري بنسبة 0.06% عند 0.9915 فرنك. وخلال تلك الفترة ارتفع مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس أداء العملة أمام 6 عملات رئيسية بنحو 0.1% إلى 98.384. ويتزامن مع ارتفاع العملة الأميركية، صعود مؤشر «نيكي» الياباني لأعلى مستوى في شهر ونصف في ختام تعاملات أمس. كما أن مؤشر

## الأسواق الناشئة تراقب تطورات السياسة النقدية في الصين عن كثب



الأسواق الصينية لا تتأثر في الوقت الراهن بالحرب التجارية

التجارة صدرت هذا الأسبوع، توقف نمو الصادرات فعلياً. فإجراءات التحفيز الجديدة لن تحقق الهدف المرجو بالضرورة، ويقول خبير الاقتصاد لدى «جافكال إيكونوميكس»، «أندرو باتسون» و«توماس جانتلي» إنها إجراءات تحفيز متضاربة، نتيجة التناقضات التي تواجهها السلطات الصينية منذ عام 2007، وهو ما ساهم في تعزيز قيمة اليوان وإنعاش الأسواق الناشئة في جميع أنحاء العالم. ومن شكك فيه ما إذا كانت السلطات الصينية قادرة حقاً على تحفيز الاقتصاد بالطريقة التي كانت قادرة بها في الماضي، ويبدو أنها ستصطدم ببعض العقبات، وقد أظهرت بيانات حديثة حول حركة

ما شكل ضغطاً على بقية الأسواق الناشئة، وظلت قوة هذه العلاقة في تزايد مستمر. ومنذ صدم الرئيس الأميركي «دونالد ترامب» العالم بإعلانه عن رسوم جمركية جديدة على السلع الصينية في الأول من أغسطس، انخفضت قيمة العملة الصينية بحد، ما أثار مخاوف من أن يكون قد تستخدم اليوان كسلاح في حربها التجارية مع واشنطن. وعلى مدار الأيام القليلة الماضية، أدى الإعلان عن تجدد المحادثات بين الجانبين، بالإضافة إلى انخفاض التوترات السياسية في هونغ كونغ، إلى تعافي قيمة اليوان نسبياً، وخفف ذلك من مخاوف جميع الأطراف في الأسواق الناشئة. والأسواق الصينية لا تتأثر في الوقت

تهيمن الصين وعملتها على النقاش الدائر حالياً داخل أروقة اتخاذ القرار وبين المحللين في الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن التأثير الأكبر لهما يقع في الأسواق الناشئة التي ثبتت من الناحية الاقتصادية أنها عادة ما تكون حساسة للغاية تجاه التطورات الصينية. وفي الوقت الراهن يتحول اليوان ببطء شديد ليصبح عملة حرة الحركة، ويصعب تجنب أزمة الديون. وترجع الاضطرابات التي تعاني منها الأرجنتين هذا العام إلى الكثير من المشاكل الداخلية، لكن لو كان الدولار ضعيفاً لاستطاعت تجنبها. ولا يزال سعر صرف اليوان مرتبطاً بقيمة الدولار، لكن هذا الربط يضعف بشكل مستمر مؤخرًا، وفي حال تزايد قوة العملة الصينية، بما يعني أنه لا توجد ضغوط تتعرض لها بكين، يسمح ذلك بتعزيز قيمة العملات الناشئة الأخرى. والعكس صحيح أيضاً، ففي سيناريو متشائم، عندما تضعف عملة الصين، فإن هذا يعني اشتداد الخلافات التجارية، ويترتب عليه مشاكل للاقتصاد الصيني والأسواق الناشئة ككل، ويوضح الرسم البياني تحرك سعر صرف اليوان مقارنة بمؤشر «جيه بي مورجان» لعملة الأسواق الناشئة منذ بداية 2018. والعلاقة بين الاثنين واضحة للغاية، تراجعت قيمة اليوان خلال العام الماضي مع اندلاع المواجهة التجارية بين بكين وواشنطن،

## ألمانيا: يمكننا مواجهة الأزمات الاقتصادية بضخ المليارات

إذا أردت أن تفسرها هكذا فهذه هي السياسة النشطة ضد الأزمة، ولكن حتى الآن لا يوجد أزمة اقتصادية.. كما تحدث وزير مالية أكبر اقتصاد أوروبي عن الأزمة التجارية بين الولايات المتحدة والصين، قائلاً إن الشركات حول العالم كانت تنتظر إشارات حول التطورات في السياسة النقدية المتميز بين واشنطن وبكين، مضيفاً أن هناك حاجة سريعة لحل الأزمة.

حدثت أزمة مالية، بحسب وكالة «رويترز». وأضاف شولتس: «ومن وجهة نظري فإننا عبر الأسس المالية القوية التي لدينا اليوم نحن في موقع يمكننا خلاله مواجهة الأزمة الاقتصادية عبر العديد والعديد من مليارات اليوروهات حال اندلاع أزمة مالية في ألمانيا أو أوروبا». وتابع: «سوف نفضل ذلك حقاً حينها، فهذا هو الاقتصاد الكينزي».

أكد وزير المالية الألماني أولاف شولتس أن بلاده يمكنها مواجهة أزمة اقتصادية محتملة عبر ضخ «الكثير والكثير من مليارات اليوروهات» داخل الاقتصاد. وقال في تصريحات أمس للمرشحين في البرلمان الألماني إن برلين أرست الأساسيات المطلوبة بواسطة التخطيط القوي للموازنة وسياساتها المتعلقة بعدم تحمل ديون جديدة حتى لا تتخرف في مشاكل حال



• أولاف شولتس